



قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦

بتعديل المادتين ١٧٠ و ٢٢٩ من قانون العقوبات

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى المادة ١٧٠ من قانون العقوبات فقرة ثانية
نصها كالآتي :

” يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من نقل
أو شرع في نقل مفرقات أو مواد قابلة للاحتراق في الرسائل البريدية
في غير الحالات المصرح فيها بنقل مثل هذه الأشياء “.

مادة ٢ - يضاف إلى المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات فقرتان
نصهما كالآتي :

” يعتبر في حكم علامات وطوابع مصلحة البريد قسائم الجاوبة الدولية
البريدية “.

” يعاقب بنفس العقوبة من استعمل طوابع البريد المقلدة ولو كانت
غير متداولة أو التي سبق استعمالها مع علمه بذلك ويسرى هذا الحكم على قسائم
الجاوبة الدولية المقلدة “.

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦)

وزير العدل رئيس مجلس الوزراء

أحمد حسني جمال عهد الناصر حسين

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦

بفرض رسم إنتاج على الأملاح التبخرية وتنظيم استغلالها

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمنجم والمهاجر والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بشأن الرسوم الجمركية والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم
الإنتاج ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يلغى نظام الاتاوات ومقابل حق الاستغلال ورسم الصادر
المقرر على الأملاح التبخرية . ويفرض رسم إنتاج على الملح المستهلك
محليا ويحدد هذا الرسم بقرار يصدر من وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق
مع وزير التجارة والصناعة بشرط ألا يجاوز عن الطن الواحد ٨٠٠ مليم
(ثمانمائة مليم) .

مادة ٢ - يكون الترخيص باستغلال الأملاح التبخرية وتقدير القيمة
الإيجارية السنوية بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة على أن يعنى مالك
السطح من القيمة الإيجارية .

ويعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخراج أو شرع
في استخراج الأملاح التبخرية بدون ترخيص ، كما يحكم بمصادرة الأدوات
وآلات التشغيل .

مادة ٣ - على وزير التجارة والصناعة والعدل والمالية والاقتصاد
تنفيذ هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦)

وزير العدل رئيس مجلس الوزراء

أحمد حسني جمال عهد الناصر حسين

وزير التجارة والصناعة وزير المالية والاقتصاد

محمد أبو نصير عهد للنعم التيسوني